



المؤتمر العربي للاستثمار والتنمية نحو بيئة تشريعية جاذبة للاستثمار

مخت رعاية

معالي السيد الأستاذ الدكتور/ خالد عبد الغفار

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

رئاسة المؤتمر

الأستاذ الدكتور/ أشرف عبد الباسط

رئيس جامعة المنصورة

الدكتور/ ناصر القحطاني

مدير عام المنظمة العربية للتنمية الإدارية

جامعة الدول العربية

أمين عام المؤتمر

الأستاذ الدكتور/ شريف يوسف خاطر

عميد كلية الحقوق - جامعة المنصورة

مقرر المؤتمر

الأستاذ الدكتور/ تامر محمد صالح

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

كلية الحقوق - جامعة المنصورة

المنسق العام للمؤتمر

الدكتور/ عادل عبد العزيز السن

مستشار المنظمة العربية للتنمية الإدارية

جامعة الدول العربية

٧ - ٩ أبريل ٢٠١٩ م

شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية



تقرير عن المؤتمر العربي للاستثمار والتنمية نحو بيئة تشريعية جاذبة للاستثمار

يعتبر الاستثمار أحد الآليات الهامة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة، وانطلاقاً من أهمية تطوير بيئة أعمال استثمارية منفتحة وجاذبة ومتكاملة وفعالة، وما تتطلبه من تحديث البنية التحتية التشريعية والقضائية والمالية والتقنية، فقد سعت الدول العربية إلى تطوير وتحديث قوانين الاستثمار لتتضمن العديد من المزايا، والتسهيلات والمنح الاستثمارية فضلاً عن وضع آليات فعالة لتسوية المنازعات.

ولما كانت المنطقة العربية تعتبر أحد المناطق الاستثمارية الواعدة، لذا سعت المنظمة العربية للتنمية الإدارية إلى عقد مؤتمرها الثاني للاستثمار والتنمية، وكلية الحقوق جامعة المنصورة إلى عقد مؤتمرها السنوي التاسع عشر، بالتعاون فيما بينهما، تحت عنوان: **"نحو بيئة تشريعية جاذبة للاستثمار"**، خلال الفترة ٧ - ٩ أبريل ٢٠١٩م، بمدينة شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية.

وذلك لبحث ودراسة القوانين الاستثمارية بالدول العربية وما تتضمنه من مزايا ومنح استثمارية للوقوف على مدى قدرتها علي تهيئة المناخ والبيئة المناسبة للاستثمار وتحقيق التوازن بين الدول والمستثمرين.

وقد تقدم للجنة العلمية بالمؤتمر خمسة وأربعين بحثاً تم اختيار خمسة وعشرون بحثاً تم عرضهم علي مدار يومين في ست جلسات علمية.

وقد عقد في اليوم الأول للمؤتمر ثلاث جلسات علمية، حيث كانت الجلسة الأولى بعنوان **"ضمانات الاستثمار"** وبتراؤها معالي الوزير الأستاذ الدكتور/ السيد عبد الخالق وزير التعليم العالي الأسبق.

والجلسة الثانية بعنوان **"التنظيم القانوني للاستثمار"** يتراؤها معالي الوزير أ.د/ محمد أنس جعفر محافظ بني سويف الأسبق وأستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة بني سويف.



والجلسة الثالثة وهى جلسة هامة جداً ومتميزة للغاية وتعد الأولى من نوعها وهى الجلسة "الفرانكفونية" تتعلق بالأبحاث التي قدمت من الأساتذة الأفاضل من سويسرا وكندا ويترأسها معالي أ.د/ محمد محمد عبد اللطيف - أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة المنصورة.

وبالنسبة لليوم الثاني عقدت فيه أيضاً ثلاث جلسات علمية، حيث كانت الجلسة الرابعة بعنوان "تمويل الاستثمار" ويترأسها معالي الوزير الأستاذ الدكتور/ أحمد جمال الدين موسى وزير التربية والتعليم والتعليم العالي الأسبق.

والجلسة الخامسة بعنوان "آليات جذب الاستثمار" ويترأسها معالي العميد الأستاذ الدكتور/ نبيل حلمي - أستاذ القانون الدولي وعميد كلية الحقوق جامعة الزقازيق.

واختتم المؤتمر بحلقة نقاشية هامة عن كل محاور المؤتمر ترأسها معالي العميد أ.د/ حسين الماحي - عميد كلية الحقوق جامعة المنصورة الأسبق.

وقد انتهى المؤتمر إلى عدد من التوصيات الهامة بغية وضعها بين أيدي المختصين للعمل على تطبيقها وتفعيلها ويتمثل أهمها في التالي:

- ١) التأكيد على ضرورة تشكيل جهاز داخل الدول العربية للقيام بدراسة الجدوى الاقتصادية للتشريعات قبل وبعد إصدارها بما يضمن استقرارها النسبي .
- ٢) وضع اتفاقية عربية موحدة منظمة لقواعد وأسس الاستثمار .
- ٣) إعداد قانون نموذجي لتسوية منازعات الاستثمار .
- ٤) التأكيد على جامعة الدول العربية بضرورة إنشاء مركز عربي للتحكيم الدولي في مجال منازعات الاستثمار على غرار المؤسسات التحكيمية العالمية .
- ٥) تفعيل دور محكمة الاستثمار العربية في حسم المنازعات الاستثمارية بين الدول العربية والمستثمرين العرب .
- ٦) إصدار تشريعات ضريبية تحول دون وقوع الازدواج الضريبي .



٧) إعداد كوادر بشرية بهيئات الاستثمار العربية والمؤسسات القومية قادرة على صياغة عقود الاستثمار وعقد دورات تدريبية لدراسة مؤشرات الاقتصاد لدول المجتمع والتي تساهم في حل مشاكل الاستثمار .

٨) وضع أطر واضحة لحوكمة المصارف والشركات العربية وإجراء المزيد من الدراسات الخاصة بآليات تفعيلها بما يضمن الائتمان المصرفي العربي .

٩) تعميم التجربة المصرية الخاصة بشأن التخصص القضائي المتمثلة في المحاكم الاقتصادية كصاحبة الاختصاص بنظر الدعاوي الاقتصادية .

١٠) التطور المستمر لنظام النافذة الواحدة من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو الذي يكفل تيسير وتسهيل الإجراءات .

١١) إصدار تشريعات خاصة بالمطور العقاري بما يحفظ حقوق المستثمرين العقاريين ويحقق الاستقرار في سوق العقارات العربي .

١٢) قيام المنظمة العربية للتنمية الإدارية بإصدار تقرير سنوي يحلل أداء الدول العربية في ابرز المؤشرات التنموية العالمية وخاصة مؤشر القيام بالإعمال Doing Business على أن يتضمن الإصدار مقترحات تساعد الأجهزة الإدارية بالدول الأعضاء على الارتقاء بالترتيب والأداء في الإصدارات القادمة وعقد برامج ودورات تدريبية لمنسوبي الدول الأعضاء للتعرف بتلك المؤشرات وسبل التعامل معها مع الاستعانة بالخبرات الأجنبية المتميزة في هذا المجال .

١٣) دعوة المنظمة العربية للتنمية الإدارية لعقد المزيد من ورش العمل المتخصصة في مجال التحكم التجاري الدولي وتسوية منازعات الاستثمار لإعداد كوادر عربية قادرة على مواكبة الاتجاهات الحديثة وذلك بالتعاون مع كلية الحقوق - جامعة المنصورة .
